



تقدير موقف

اتفاق المصالحة التركي - الإسرائيلي وتداعياته الثنائية

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يوليو 2016

اتفاق المصالحة التركي - الإسرائيلي وتداعياته الثنائية

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يوليو 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 جذور الأزمة
- 2 مضمون الاتفاق
- 3 تأثير الاتفاق في العلاقات الثنائية
- 5 الخاتمة

بعد سنواتٍ من التوتر والقطيعة، أعلنت تركيا وإسرائيل في أواخر حزيران/ يونيو 2016 عن توصلهما إلى اتفاقٍ لإعادة تطبيع العلاقات بينهما. وقد جاء الاتفاق بعد مفاوضاتٍ طويلةٍ استهدفت إنهاء تداعيات الهجوم الذي قامت به وحدة من "الكوماندوس" الإسرائيلي ضدّ سفينة المساعدات التركية "مافي مرمرة" المتّجهة إلى قطاع غزة في أيار/ مايو 2010.

جذور الأزمة

شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية تراجعاً تدريجياً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا عام 2002، وذلك بعد أن كانت تُعدّ علاقةً تحالفٍ في الماضي. وقد تدهورت العلاقات بصورة كبيرة بعد اعتداء الجيش الإسرائيلي على أسطول الحرية المتّجه إلى غزة في المياه الدولية في أيار/ مايو 2010، وقتله تسعة من المواطنين الأتراك كانوا على متن سفينة "مافي مرمرة". وبعد هذا الاعتداء، أعلنت تركيا ثلاثة مطالبٍ محدّدة، وهي: تقديم اعتذارٍ رسمي، ودفع تعويضاتٍ لعائلات الضحايا الأتراك، وفكّ الحصار عن قطاع غزة. وقد جرت مفاوضات من أجل التوصل إلى حلٍّ للأزمة، بيد أنّها باءت جميعاً بالفشل بسبب رفض إسرائيل الاعتذار. وعلى أثر ذلك، أعلنت تركيا في الثاني من أيلول/ سبتمبر 2011 عن جملةٍ من الخطوات العقابية ضدّ إسرائيل شملت طرد السفير الإسرائيلي من تركيا، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى سكرتير ثانٍ، وإلغاء جميع الاتفاقات والصفقات العسكرية مع إسرائيل¹.

وبعد وساطة الإدارة الأميركية وضغطها على الطرفين، استجابت إسرائيل لمطلب تركيا الأول، فأثناء زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى إسرائيل في آذار/ مارس 2013، اتصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو برئيس الحكومة التركية حينئذٍ رجب طيب أردوغان وقدّم له اعتذاراً. وبعد ذلك، استأنفت الدولتان المفاوضات بينهما وتوصلتا، وفق ما كشف عنه يوسف تشاحنوفر المسؤول الإسرائيلي عن المفاوضات مع تركيا، في شباط/ فبراير

¹ للمزيد انظر: محمود محارب، "العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، شوهد في 2016/7/11، في:

<http://dohainstitute.org/file/Get/24643d75-b9df-40a8-9a72-f630f1e2acd2.pdf>

2014، إلى مسودة اتفاق شبيهة بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه مؤخرًا. بيد أن نتيا هو أثر عدم التوقيع على الاتفاق حينها بانتظار ما ستسفر عنه الانتخابات الرئاسية في تركيا في صيف عام 2014².

مضمون الاتفاق

التزمت إسرائيل، وفق اتفاق المصالحة الذي جاء في ستة بنود وملحقين، دفع عشرين مليون دولار أميركي إلى عائلات الضحايا الأتراك بعد شهر من توقيع الاتفاق. أما تركيا، فالتزمت بإلغاء الملاحقات والدعاوى القضائية ضد المسؤولين وضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده الذين اعتدوا على سفينة مرمرة، وسنّ قانون عبر البرلمان التركي بهذا الشأن. واتفقت الدولتان كذلك على تبادل السفراء بينهما، بعد دفع التعويضات، وإعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية.

لكنّ الاتفاق لم ينجح في فكّ الحصار عن قطاع غزة كما كانت تطالب تركيا، وإن كان قد نجح في تخفيفه وفتح المجال واسعًا أمام تركيا من أجل تقديم المساعدات وتصدير البضائع إلى غزة عن طريق ميناء أشدود الإسرائيلي. كما سمح الاتفاق لتركيا بتنفيذ مشاريع عديدة في قطاع غزة، والتي إن جرى التزامها، فإنها تخفّف وطأة الحصار وتُحسّن ظروف حياة الفلسطينيين ومستواها في القطاع. وشملت هذه المشاريع بناء محطة لتوليد الكهرباء بالتعاون مع ألمانيا، ومحطة لتحلية مياه البحر، وبناء مستشفى، وترميم البيوت والمساجد المتضررة من العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة وإعادة بنائها، وإقامة مشاريع سكنية، وإدخال الأموال إلى غزة بواسطة البنوك العاملة فيها، وإقامة العديد من المشاريع الاقتصادية التركية في قطاع غزة والضفة الغربية أيضًا، بما في ذلك إقامة منطقة صناعية في جنين.

أما ملحقا الاتفاق فلم يكونا في الأصل جزءًا من المفاوضات بين الدولتين، وزجّت إسرائيل بهما في الفترة الأخيرة من المفاوضات. وعالج أولهما نشاط حركة حماس في تركيا، فالتزمت تركيا منع حركة حماس من التخطيط أو القيام بأي نشاطٍ عسكري ضد إسرائيل انطلاقًا من الأراضي التركية، في حين تستمر الحركة في ممارسة نشاطها السياسي والدبلوماسي في تركيا. وعالج الملحق الثاني موضوع جثتي جنديين إسرائيليين سقطا في الحرب

² براك رفيد، "يوسف تشاحنوفر: في النهار تشاجرنا أثناء المفاوضات وفي المساء تصالحننا"، هآرتس، 2016/7/11، شوهد في 2016/7/9، في: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2993332>

الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة وبقينا هناك، وكذلك موضوع مفقودين مدنيين أحدهما يهودي من الفلشاش، والآخر عربي من النقب، دخلا إلى قطاع غزة في ظروف غامضة وأسرتها حركة حماس. وقد وعدت تركيا ببذل جهدها لدى حركة حماس من أجل إيجاد حلٍ لهاتين المسألتين.

وفي ما يخص تأثير المصالحة التركية -الإسرائيلية في علاقات حلف شمال الأطلسي "الناتو" مع إسرائيل، فقد انققت تركيا وإسرائيل عشية توقيع اتفاق المصالحة بينهما على إنهاء معارضة تركيا - العضو في الناتو - للتعاون بين الناتو وإسرائيل³. فقد أعلنت تركيا في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على سفينة "مافي مرمرة" عن معارضتها لأي تعاون بين الناتو وإسرائيل. وبالفعل، عرقل هذا "الفيتو" التركي ذلك التعاون في مجالات عسكرية كثيرة؛ فوفق أنظمة حلف الناتو الداخلية، يحتاج تعاون الناتو مع أي دولة ليست عضواً فيه إلى الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء في الحلف. ونتيجة لذلك، جرى تجميد مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية وتجميد العديد من المشاريع المشتركة بين إسرائيل والناتو.

تأثير الاتفاق في العلاقات الثنائية

شددت إسرائيل في مفاوضاتها مع تركيا على مطلبها بالألا يقتصر الاتفاق على إعادة تطبيع العلاقات بينهما على الجوانب الرسمية فحسب، وطالبت أن يقود هذا الاتفاق إلى نقل مجمل العلاقات بين الدولتين نقلةً نوعيةً إلى الأمام في مختلف المجالات. بيد أنه ثمة اتفاقٌ بين المتابعين للعلاقات الإسرائيلية - التركية أنّ هذه العلاقات لن تعود إلى ما كانت عليه في العقد الذي سبق وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا؛ إذ ساد في حينه تحالفٌ وعلاقات قوية ومميزة بين الدولتين في مجالات واسعة، ولا سيما في المجالات العسكرية والأمنية، إلى جانب تطوّر العلاقات الاقتصادية والتجارية.

ومن غير المتوقع أن يقود تطبيع العلاقات بين الدولتين إلى نشوء علاقات حميمة بين المؤسسة العسكرية الأمنية التركية ونظيرتها الإسرائيلية كما كانت عليه في السابق، فقد شهدت المؤسسة العسكرية والأمنية التركية في العقد الأخير تغييرات في قياداتها وفي أولوياتها وباتت أكثر انسجاماً مع سياسات الحكومة التركية. ومن غير المتوقع أن

³ براك رفيد، "تركيا سحبت الفيتو وإسرائيل تستطيع تعزيز علاقاتها مع الناتو"، هآرتس، 2016/5/4، شوهد في 2016/7/11، في: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2933738>

تقوم تركيا بشراء بعض أنواع الأسلحة المتطورة من إسرائيل مثل الطائرات من دون طيار. ولكن إذا أقدمت على ذلك، فمن المرجح أن تشترط عند شراء هذه الأسلحة الحصول على التقنية والمعرفة المرتبطة بتصنيع هذه الطائرات من أجل تطوير صناعاتها العسكرية، الأمر الذي تتحفظ عنه إسرائيل؛ ما يضع عراقيل أمام إبرام مثل هذه الصفقات⁴.

بيد أنه من المتوقع أن يعزز هذا الاتفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين بشكل كبير، فقد شهد عام 2015 تراجعاً في الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بلغ نحو 40 في المئة مقارنة بعام 2014. ويعود ذلك أساساً إلى منع الحكومة التركية في عام 2015 الشركات الإسرائيلية من المشاركة في المناقصات التي تُنظّمها الحكومة التركية⁵. ففي عام 2015، بلغت صادرات إسرائيل إلى تركيا 1.7 مليار دولار في حين بلغت 2.8 مليار دولار في عام 2014، و 2.5 مليار دولار في عام 2013. أما واردات إسرائيل من تركيا فبلغت 2.4 مليار دولار في عام 2015، و 2.7 مليار دولار في عام 2014، و 2.4 مليار دولار في عام 2013⁶.

وفي ما يخص التعاون بشأن تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا، فإنّ إسرائيل تعدّ تركيا سوقاً مهمةً ومغريّةً لصادراتها. فضلاً عن حاجتها إلى الغاز لفترة طويلة، هناك إمكانية أن تشكّل تركيا ممراً لصادرات الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا، على الرغم من أنّ تصدير الغاز الإسرائيلي المكتشف في البحر الأبيض المتوسط إلى تركيا يواجه العديد من المشاكل، أهمها صعوبة الحصول على موافقة قبرص بشأن مرور خط أنابيب الغاز في مياهها الإقليمية، وتحفظ كل من قبرص واليونان عن أي اتفاق بشأن تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا ومن ثمّ إلى أوروبا، بعد أن كان ننتياهو قد توصل إلى اتفاق في بداية العام الجاري مع قادة قبرص واليونان بشأن تصدير الغاز الإسرائيلي والقبرصي إلى أوروبا عبر اليونان. ففي أعقاب اجتماع ننتياهو بقادة قبرص واليونان في كانون الثاني/يناير 2016، أكد البيان المشترك الذي صدر عن الاجتماع أنّ إسرائيل وقبرص واليونان تعدّ قطاع الطاقة، ولا سيما الغاز الطبيعي في البحر المتوسط، بأنه يشكل قاعدةً صلبةً للعمل المشترك بين الدول الثلاث. وقد اتفقت هذه الدول

⁴ غالیه لیندنشتراوس، "اتفاق التطبيع بين إسرائيل وتركيا: هل يمكن أن نتأمل صفحة جديدة في العلاقات"، مباط عال، معهد دراسات الأمن القومي، 2016/6/28، شوهد في 2016/7/11، في: <http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=11974>

⁵ المرجع نفسه.

⁶ موطي بسوك، "اورثيل لين: لاتفاق المصالحة مع تركيا توجد أهمية اقتصادية كبيرة"، ذي ماركر، 2016/6/29، شوهد في 2016/7/11، في: <http://www.themarket.com/news/1.2991328>

على تشكيل لجنة مشتركة لفحص الوسائل من أجل تصدير الغاز الإسرائيلي والقبرصي إلى أوروبا ووضع خط أنابيب لنقل الغاز عن طريق البحر إلى اليونان ومن ثم إلى الدول الأوروبية⁷.

وفضلاً عن ذلك، تعتمد تركيا على روسيا بشكل رئيس في استيراد معظم ما تحتاج إليه من الغاز، فقد تصالحت مؤخراً مع روسيا ولم تعد بحاجة ملحة إلى بديل منه. ومن المقرر أيضاً أن يتم الانتهاء من بناء خط أنابيب الغاز من أذربيجان إلى تركيا في نهاية عام 2018، كما تعمل تركيا على تطوير سبل استيراد الغاز من شمال العراق وزيادة نسبة استيراده من قطر والجزائر وإيران ونيجيريا.

الخاتمة

يشكل اتفاق المصالحة بين تركيا وإسرائيل أرضية جديدة للعلاقات بين الدولتين، ولكنه لن يعيد العلاقات إلى ما كانت عليه قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا. ومن المتوقع أن تتحسن علاقات الدولتين في القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة، وبخاصة العلاقات الاقتصادية والتجارية. أما ما يخص مسألة تصدير الغاز الإسرائيلي من البحر المتوسط إلى تركيا فتواجه معوقات جدية ترتبط أساساً بمعارضة قبرص لهذا المشروع. ويعتمد تطوّر العلاقات بين تركيا وإسرائيل على رؤيتهما لدورهما ومكانتهما في المنطقة، وعلى جملة من المتغيرات والقضايا الخلافية مثل استمرار حصار قطاع غزة، وسياسة إسرائيل العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، ولا سيما ما يتعلق بالأقصى، واستمرار الاستيطان الإسرائيلي، وعلاقات إسرائيل مع الحركة الكردية سواء في شمال العراق أو في سورية أو في تركيا نفسها، وموقف إسرائيل من المسألة القبرصية، والخلاف حول مستقبل سورية التي تسعى إسرائيل إلى تقسيمها وإضعافها في حين تعارض تركيا ذلك.

⁷ أريه ميكل، "اتفاق المصالحة مع تركيا يبقي اليونان وقبرص في ضائقة"، هآرتس، 2016/6/28، شوهد في 2016/7/11، في:

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2989466>

فضلاً عن ذلك، يتضمن اتفاق المصالحة بين تركيا وإسرائيل بين ثناياه تناقضاً مع سياسة إسرائيل تجاه غزة وحركة حماس، وبخاصة منحه تركيا دوراً كبيراً في تعزيز البنية التحتية والاقتصادية في قطاع غزة ورفع مستوى المعيشة فيه من جهة، بينما تستمر إسرائيل في حصاره من جهة أخرى.

على كل حال، تُثبت الخطوات الأخيرة أنّ ثمة فرقاً بين تركيا المتخيلة في أعين كثيرين من مؤيديها بشكل أعمى، ومعارضها بشكل أعمى أيضاً؛ إذ يُسقطون عليها الخلافات العربية - العربية، ولا سيما التصوّرات الطائفية المتخيلة. فتركيا الواقعية مختلفة؛ إنها تعمل بموجب الواقعية السياسية وتوازنات القوى والمصالح الداخلية والاعتبارات الجيوستراتيجية.